

تحليل انماط الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2016-2003

د. صلاح رمضان عبيد

مدرس

قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زاخو
اقليم كوردستان-العراق

عبد الحميد سليمان ظاهر

أستاذ مساعد

قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زاخو
اقليم كوردستان-العراق

ملخص

لقد ازدادت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، خاصة في التسعينات من القرن الماضي لتصبح مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي. وقد صاحب الارتفاع في حجم هذا الاستثمار تغيراً ملحوظاً في هيكله، فقد توسع الاستثمار الذي يتخذ شكل الاستحواذ على الأصول القائمة بسرعة أكبر بكثير من الاستثمار في الأصول الجديدة، وخاصة في البلدان التي تقوم بعملية خصخصة واسعة النطاق للمؤسسات العامة والتحول إلى اقتصاد السوق.

لقد شهد القطاع المصرفي العراقي منذ 2003، وتحت إجراءات التحرير والتحول نحو اقتصاد السوق، دخول العديد من المصارف الأجنبية. وساعدت في ذلك الإجراءات والتشريعات الجديدة للحكومة التي سمحت بالدخول بنمطين أساسيين هما: نمط الدخول عن طريق الاستحواذ والشراكة ونمط الدخول عن طريق فتح فروع جديدة مملوكة بالكامل للمصرف الأجنبي. لذا يهدف هذا البحث لتحليل انماط دخول المصارف الأجنبية إلى سوق المصارف العراقية للفترة 2016-2003.

ولتحقيق هدف البحث فقد استخدم المنهج الاستقرائي من خلال الانتقال من الجزء إلى الكل مع استعمال الأسلوب البياني والكمي في عرض وتحليل البيانات المتاحة. ولقد توصل البحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن نمط الدخول عن طريق الاستحواذ والمشاركة كانت أكثر ملائمة لعملية تطوير الخدمات المصرفية في العراق، وتقديم تمويل يمكن أن يساعد في دعم النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: العراق، القطاع المصرفي، المصارف الأجنبية، البنك المركزي، الاستثمار الأجنبي المباشر

1. المقدمة

لقد ازدادت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية خاصة في التسعينات من القرن الماضي، لتصبح مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي. وقد صاحب الارتفاع في حجم هذا الاستثمار تغيراً ملحوظاً في هيكله، فقد توسع الاستثمار الذي يتخذ شكل الاستحواذ على الأصول القائمة بسرعة أكبر بكثير من الاستثمار في الأصول الجديدة، وخاصة في البلدان التي تقوم بعملية خصخصة واسعة النطاق للمؤسسات العامة والتحول إلى اقتصاد السوق.

لقد شهد القطاع المصرفي أكبر العمليات من هذا النوع من الـ FDI، حيث اتخذت المؤسسات العالمية الكبرى نوعين من الاستراتيجيات للدخول إلى الأسواق. الاستراتيجية الأولى تقوم على أساس فتح فرع مستقلة للمصرف الأجنبي ومثال على ذلك مؤسسة ستي غروب التي حافظت على هذه الاستراتيجية في كل عملياتها حول العالم. أما الاستراتيجية الثانية فقامت على أساس الاستحواذ والمشاركة مع المصارف المحلية، ويعد بنك HSBC البريطاني رائداً في هذا المجال. أن التكاليف والعوائد من أي من الاستراتيجيتين تختلف في رؤيتها بين المؤسسات والدول، على

سبيل المثال فرضت الصين الاستراتيجية الثانية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى أسواقها المحلية وذلك لغرض الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات وبقاء نسبة من الأرباح في الداخل.

وفي العراق ومنذ 2003 شهد القطاع المصرفي، وتحت إجراءات التحرير والتحول نحو اقتصاد السوق، دخولاً للعديد من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعه المصرفي. وساعدت في ذلك الإجراءات والتشريعات الجديدة للحكومة التي سمحت بالدخول بالاستراتيجيتين دون استثناء. لذلك شهد القطاع المصرفي خلال المدة 2016-2003 دخول المصارف الأجنبية بنمطين أساسيين وفقاً للاستعراض المشار إليها سابقاً.

1.1 مشكلة البحث

شهد القطاع المصرفي العراقي بعد 2003 استقطاباً للعديد من المصارف الإقليمية والدولية عبر نمطين متأنماط الدخول إلى الأسواق الأجنبية، والتي حاولت الاستفادة من عدم اكتمال السوق العراقية التي كانت واعدة لها بالنسبة لتحقيق الأرباح. وكان يؤمل من هذا الدخول أن يساهم في دعم التمويل والتحول نحو اقتصاد السوق. ولكن النتائج على المستوى العملي لم تكن مرضية بسبب دخول المصارف الأجنبية بنمط معين يفيد الطرف الأجنبي فقط كنتيجة لسياسة المتبعة من قبل السلطة النقدية العراقية.

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 4 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/12/1

البريد الإلكتروني للباحث : salah.ramadhan@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

2.1 فرضية البحث

ان نمط دخول المصارف الأجنبية عن طريق المشاركة مع او الاستحواذ على مصرف محلي الى السوق المصرفية العراقية أكثر نفعاً للاقتصاد العراقي من النمط الاخر.

5.1 أهمية البحث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً للنمو الاقتصادي عبر النظام المصرفي، اذ يساهم في بناء القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي ونقل التكنولوجيا وإيجاد فرص العمل. وبعد نقل المعرفة في طرق زيادة الادخار وإعادة تدوير رؤوس الأموال وتوسيع انتشار الثقافة المصرفية من اهم الخصائص المميزة للاستثمار الأجنبي المباشر في المجال المصرفي، لذا يحض الاستثمار الأجنبي في المجال المصرفية بأهمية أكبر في الكثير من دول العالم.

4.1 اهداف البحث

يهدف البحث الى:

- تحليل اهم النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة في القطاع المصرفي
- تحليل هيكل القطاع المصرفي العراقي والاستثمار الاجنبي المباشر فيه
- تحليل انماط دخول المصارف الأجنبية الى السوق العراقية للفترة 2003-

2016

5.1 منهجية البحث

اتبع البحث المنهج الاستقرائي من خلال الانتقال من الجزء الى الكل مع استعمال الاسلوب البياني والكمي في عرض وتحليل البيانات المتاحة.

6.1 هيكلية البحث

قسم البحث إلى ثلاثة محاور، يعرض الأول منه الإطار النظري متضمناً مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ونظرياته. اما المحور الثاني فقد تناول تحليل هيكل المصارف العراقية وواقع الاستثمار الاجنبي المباشر فيه. بينما تطرق المحور الثالث للمقارنة بين اليات استثمار المصارف الأجنبية في السوق المصرفية العراقية للفترة ما

بين 2003-2010 والفترة 2011-2016

2. المحور الاول الإطار النظري

1.2 مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف الاونكتاد (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي يتم بهدف كسب فائدة دائمية للشركات التي تعمل خارج اقتصاد المستثمر، والذي يهدف المستثمر فيه الحصول على صوت فعال في إدارة المشاريع (UNCTAD, No 1, Date). وهذا التعريف يتفق مع تعريف منظمة التعاون والتنمية OECD وصندوق النقد الدولي والذي ينص على:

"ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس الهدف من الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان مقيم في اقتصاد معين ("المستثمر المباشر") في كيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر ("مؤسسة الاستثمار المباشر"). وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة من قبل المستثمر" (OECD, 2008, 7-8)

ان من الملاحظ ان القاسم المشترك في هذه التعريفات هو مفهوم وجود بعض التأثير في إدارة المشاريع في حالة ال FDI، وهذه نقطة تميز ال FDI عن الاستثمارات الاجنبي غير المباشر، او ما يسمى بالمحفظة الاستثمارية.

أن اشكال ال FDI وطرق دخول المستثمر الاجنبي الى اسواق الدول المضيفة متعددة ومتنوعة، وتتوقف على عدة عوامل، منها ما يتعلق بملكية الاستثمار، ومنها ما يتعلق باستراتيجية الشركة الأجنبية للدخول الى الدولة المضيفة. فمن حيث الملكية توجد عدة اشكال حيث تقوم الشركة الأجنبية المستثمرة بالمفاضلة بينها حسب استراتيجيتها واهدافها وظروف العمل في الدولة المضيفة. من هذه الاشكال نجد الدخول عن طريق المشاريع التعاقدية، او المشاريع المشتركة (JV). كما ان هناك طريقة الدخول من خلال مشاريع مملوكة كلياً للجهة الأجنبية عن طريق انشاء مشروع جديد من الأساس، وهو ما يسمى بالاستثمار في الحقول الخضراء او الاستثمار التأسيسي (Greenfield Investment) *، او الاستحواذ على مشاريع موجودة اصلا عن طريق الشراء او الاندماج (M & A).

* استثمار الحقول الخضراء او الاستثمار التأسيسي (Greenfield Investment) استثمار في الحقول الخضراء هو نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حيث تقوم الشركة الأم ببناء عملياتها في بلد أجنبي من الألف إلى الياء أي القيام ببناء مرافق إنتاج جديدة

ان هذه النظريات الاربعة تفسر اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي التي ركز عليها كل من اوكونور (Aidan O'Connor) في كتابه (التجارة والاستثمار والمنافسة في الخدمات المصرفية الدولية) فضلاً عن النظرية التوليفية (OLI) لداونغ (Dunning)، فضلاً عن وجود محددات اخرى تحفز المصارف للاستثمار في دولة اجنبية تتمثل في الانظمة المالية، والنظام المؤسسي، ودرجة الافتتاح للدولة، والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة (Paez, 2011, 43-48).

وهناك تصنيفات حديثة لنظريات الاستثمار الاجنبي المباشر (وهذه تفسر الكثير من الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي) تعتمد على الدوافع والغايات وراء الـ FDI، تتمثل في الاستثمار الباحث عن المصادر او عناصر الانتاج او الباحث عن الأسواق او الباحث عن الكفاءة او الباحث عن الأصول الاستراتيجية (خضر، 2004، 6). ان أهم تصنيفين لنظريات الـ FDI هما التصنيف المعتمد على عامل الزمن، إذ يصنف النظريات الى تقليدية وحديثة. اما التصنيف الاخر فيصنف نظريات الاستثمار على اساس الاقتصاد الجزئي.

أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لم تهتم بالـ FDI كثيراً، ويقوم تحليلها على مستوى الاقتصاد الجزئي وليس الكلي، اي على مستوى الشركات وليس الحكومات. وقد افترض الكلاسيك بأن قيام التجارة الحرة بين البلدان سيلغي الحاجة الى انتقال رأس المال بينها، وأن انتقال السلع بحرية بين البلدان يجعل من انتقال عناصر الانتاج امراً لا ضرورة له. وبهذا فان احد النظريات التقليدية اعتبرت الـ FDI شيئاً مكماً وتابعا للتجارة الخارجية (احمد، 2006، 79).

اما الفكر النيوكلاسيكي فيقوم على أساس اختلاف أسعار عناصر الإنتاج نتيجة اختلاف الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد (مواد خام او عمالة وغيرها). فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال (كأحد عناصر الانتاج) على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد (غيث، 2014، 873).

ان معظم النظريات المفسرة للـ FDI في القطاع المصرفي تستند إلى إطار نظريات الاقتصاد الجزئي، وتطبق مبدأ تحليل التكاليف والفوائد على قرار الاستثمار في المصارف. ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاث فئات هي: نظرية المعتمدة على تنوع المخاطر، والميزة النسبية، وتوفر الكفاءة (Gashaw, 2012, 10). ومعظم هذه

وهذا ما يسمى بالاستثمار في الحقول السمراء (Brownfield Investment) (Chesnais et al., 2005, 51). هذا الاستراتيجيات تتوقف على عدة عوامل منها مدى رغبة المستثمر الاجنبي واستعداده لتحمل الاعباء القديمة للمنشأة الموجودة اصلاً، وكذلك مدى تفضيلات الدولة المضيئة. ان كثير من الدول تفضل انشاء وحدات جديدة بدلا من شراء منشآت موجودة اصلاً، كوسيلة لإيجاد أنشطة جديدة، وليس مجرد احلال مستثمرين اجانب محل المواطنين المحليين. كما يعتمد اختيار المستثمر الأجنبي لطريقة الدخول على قوانين وظروف الدولة المضيئة. فبعض البلدان المضيئة تتطلب قوانينها الاستثمارية اشراك المحليين في حصة الملكية في المشاريع الاستثمارية كما هو الحال في الصين.

يعد المشروع المشترك أفضل نموذج للاستثمار الأجنبي المباشر، والعديد من الشركات تختار التحالف الاستراتيجي من خلال المشاريع المشتركة للتوسع في الخارج، لأن الشركات تحتاج الى استثمار راس مال اقل في البلد المضيف، وتقل المخاطر من خلال تقاسمها مع الشريك المحلي، الذي يفهم عادة في السوق المضيئة بشكل أفضل، على الرغم من حقيقة انه بهذه الطريقة قد لا يكون للشركة الأجنبية الكثير من التحكم في الإنتاج، وقد تشكل خطراً لتكنولوجيا الشركة. اما المستثمرون الذين لا يرغبون في المخاطرة بالتكنولوجيا المتوفرة لديهم ويرغبون في السيطرة الكاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فهم يختارون بين الاستثمار الأخضر، أو عمليات الدمج والاستحواذ (M & A) عبر الحدود (Dussauge et al, 1999, 51).

2.2 نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

تصنف النظريات المفسرة للـ FDI على اساس متعددة. فبعض النظريات تفسر الاستثمارات الأجنبية الخارجية، وغيرها تفسر الاستثمارات الأجنبية الوافدة. حيث أنها تصنف نظريات دوافع الاستثمار الأجنبي تحت عناوين مختلفة. وتحت كل من هذه العناوين، هناك العديد من النظريات التي تشرح جوانب مختلفة من دوافع الـ FDI (Moosa & Imad, 2002, 23)، مثل:

- نظريات افتراض الأسواق المتكاملة.
- نظريات افتراض الأسواق غير المتكاملة.
- النظريات المفسرة لطريقة دخول الشركات الأجنبية.
- النظريات المبنية على المتغيرات الخمسة.

نتيجة توفر أربع ميزات احتكارية مهمة، وتعد بمثابة عوائق امام دخول شركات أخرى، وهي (Wren & Jones, 2006, 32):

- **ميزة تكلفة رأس المال:** عادة تكون الشركات المستثمرة في الخارج شركات عملاقة، وتكون أكثر قدرة على دخول أسواق رأس المال، سواء العالمية أو المحلية، وتكون لديها علاقات قوية مع البنوك العالمية، ولها هيكل تمويلية ذاتية قوية.

- **ميزة تقدم البحث العلمي:** تتمتع الشركات الاحتكارية العملاقة بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير، ولها براءات اختراع، وعلامات تجارية، ومعرفة فنية، وتتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات.

- **ميزة تنوع المنتجات:** تتمتع الشركات الكبيرة بتنوع واسع في منتجاتها، وتستجيب لأذواق المستهلكين، وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها.

- **وفورات الحجم:** تتميز الشركات العملاقة بإمكانية تحقيق وفورات الحجم، من خلال طرق تنظيمية متقدمة، وإمكانية الحصول على أسعار أرخص كلما كبر حجم المبادلات.

ب- النظرية الاستثنائية (التوليفية) The Eclectic Paradigm وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي الإنجليزي جون دانينج (John Dunning) عام 1988، وهي عبارة عن دمج مجموعة من النظريات في نظرية واحدة. ان هذه النظرية وضعت إطار علمي لتحديد وتقييم العوامل المؤثرة في قرار الشركة الخاص بالإنتاج في الخارج. إن النظرية تؤكد على ان اتخاذ قرار الاستثمار والانتاج في الخارج من قبل اي شركة يعتمد على ثلاث مجاميع من العناصر. بعضها يتعلق بالميزات التي تمتلكها الشركة (Ownership)، واخرى بالموقع (اي الدولة الأجنبية المضيفة Location)، اما المجموعة الثالثة فقد سميت بعناصر الاستبطان (Internalization) وهي الميزات التي تتحقق للشركة من القيام بالإنتاج بنفسها في الدولة المضيفة بدلاً من الاعتماد على التوكيل، ولذلك سميت النظرية باسم التوليفية (OLI Theory). وهذه المجمع الثلاثة من الميزات هي التي تحدد في النهاية الشكل الذي ستتخذه الشركة للعمل في الدولة الأجنبية (احمد، 2006، 86).

النظريات تعتمد على تفسير سلوك ونشاط الشركات، كالنظريات المفسرة لطريقة دخول الشركات الأجنبية، والنظرية الاحتكارية، او المعتمدة على تفسير حالات الأسواق، سواء مبدأ اكتمال الأسواق (كنظريات افتراض الأسواق المتكاملة)، او عدم اكتمال الأسواق (كنظريات افتراض عدم كمال الأسواق). ولهذا فان النظريات الحديثة هي التي تفسر دوافع المصارف في الاستثمار في بلد أجنبي بشكل ادق. ومن هذه النظريات:

أ- نظريات الميزة الاحتكارية (Oligopolistic Theories): وهي مجموعة من النظريات المصنفة كإحدى نظريات المنظمات الصناعية وعدم كمال السوق، إذ تبحث هذه النظريات عن الاجابة لظاهرة الاستثمار الاجنبي في تركيبة السوق الذي فيه تستأثر شركة ما بوضع او تمتلك ميزة نسبية مما يمكنها من الاستثمار الخارج وتندرج تحتها كل من:

- نظرية الشركة الاولى في الميدان.

- نظرية الاحتكار (الاستئثار).

- الاستثمار الاجنبي كرد فعل لنشاط منافس.

لقد ظهر هذا النموذج لأول مرة على يد هايمر (Stephen Hymer) عام 1960. إذ يرى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي (Chen & Edward, 1983, 20). ويؤكد بان هناك شرطان اساسيان كي يحدث استثمار أجنبي مباشر من قبل شركة اجنبية وهما (Denisia, 2010, 105):

- ان تمتلك الشركة الأجنبية ميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة،

- أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على الميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك التي تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية.

وقد تم تطوير منهج نظرية هايمر على يد (كافس Caves) عام 1971 والذي وسع نظرية هايمر في الإنتاج العالمي وربطها بالنظريات الاحداث في التنظيم الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر وأوضح أن ال FDI يحدث بالدرجة الأولى

التجاري بين البلدين يزداد حسب الحجم الاقتصادي للدولة قياسا بالدخل القومي، وتخفض تكلفة النقل، قياسا بالمسافة بينها (Talamo, 2007, 13).

3. المحور الثاني: القطاع المصرفي العراقي وسماته

1.3 مدخل تاريخي

يعود تاريخ القطاع المصرفي العراقي الى عام 1890 عندما افتتح البنك العثماني أول فرع له في العراق، تلاه افتتاح فرع للبنك الشرقي (البريطاني) عام 1912 (العكيدي، 2011، 26). وفي عام 1918 افتتح البنك الشاهنشاهي (Imperial Bank) الايراني فروع في العراق (Brenchley, 1989, 49). بقيت فروع المصارف الأجنبية الثلاثة المذكورة محتكرة للعمل المصرفي في العراق حتى عام 1935 حينما تم تأسيس المصرف الزراعي الصناعي الذي أستمّر بمزاولة أعماله حتى تم تقسيمه الى مصرفين هما: المصرف الزراعي والمصرف الصناعي عام 1940. تأسس مصرف الرافدين في عام 1941 كأول مصرف تجاري لمزاولة أعمال الصيرفة التجارية، إضافة الى ممارسة اختصاصات البنك المركزي العراقي بسبب عدم وجود بنك مركزي في ذلك الحين. في عام 1947 تم تأسيس المصرف الوطني العراقي، والذي تحول الى البنك المركزي لاحقا في عام 1956.

شهدت فترة الخمسينيات تأسيس عدد من المصارف المحلية، إضافة الى افتتاح عدد من فروع المصارف العربية والأجنبية، لكنه في عام 1964 صدر قانون المصارف رقم (100) والذي تم بموجبه تأمين القطاع المصرفي، ودمج المصارف الخاصة بأربع مجموعات مصرفية، إضافة الى مصرف الرافدين عام 1974، وبذلك أنهت الحكومة وجود المصارف الأجنبية والخاصة في العراق. وفي منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم أصبح الجهاز المصرفي العراقي يتألف من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين، والزراعي، والصناعي، والعقاري، ثم تم انشاء مصرف الرشيد في عام 1988 لتخليص مصرف الرافدين من مواجهة مشكلات المديونية الخارجية التي تحملها، وعجزه عن التسديد.

لقد تم تعديل قانون البنك المركزي العراقي لسنة 1976 ليمسح مجدداً بإنشاء المصارف الخاصة وابتدأ بمصرفين فقط. وفي عام 2004 صدر قانون المصارف العراقية رقم 94، والذي سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في الأسواق العراقية من جديد، مما ساهم في زيادة عدد المصارف التي تعمل في العراق الى حوالي 60 مصرفاً بين حكومية وخاصة واجنبية (عبد النبي، بدون تاريخ، 1).

ت- النموذج الياباني للاستثمار الاجنبي المباشر رواد هذا النموذج هما كوجيما (Kojima 1973) وأوزاوا (Ozawa 1985) الذين ركزا بتحليلهما على عدد من ادوات الاقتصاد الكلي، مثل السياسة التجارية والصناعية، لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وجمعها مع ادوات الاقتصاد الجزئي، مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة، والتغيز التكنولوجي. كما حاول هذا النموذج تفسير الـ FDI من خلال الدروس المستنقاة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 عن طريق مقارنتها مع النماذج الأوروبية والأمريكية بالأخص. لقد لاحظ كوجيما ان معظم الشركات اليابانية المستثمرة في الخارج هي شركات صغيرة، أو متوسطة الحجم، فتوصل في نظريته، الى أن الشركات التي تفتقر الى ميزة نسبية في صناعة معينة تتجه للاستثمار في الخارج، حيث أن من الواضح أن هذه الشركات تجد ربحية أكبر للاستثمار في الخارج من أي بديل آخر. وعلى العكس فإن النظرية تظهر أن الشركات التي لديها ميزة نسبية تجد ربحية أقل للاستثمار في الخارج. ويرى كوجيما أن الشركات المحلية الأكثر كفاءة تدفع الشركات الأقل كفاءة للخروج من السوق المحلية الى الخارج على شكل استثمارات اجنبية، ولاسيما الى الدول النامية الأخرى المجاورة لليابان. (Lee, 1984, 717).

ث- نموذج الجاذبية في الاستثمار الاجنبي المباشر ان العوامل المؤثرة على الـ FDI تتشابه إلى حد كبير مع العوامل المؤثرة على التبادل السلي (نظرية التبادل الدولي). ولذلك فإن الكثير من النظريات المفسر للتجارة الدولية تنطبق في الكثير من اجزائها على تفسير كيفية حدوث الاستثمار الدولي. من هذه النماذج نموذج الجاذبية.

لقد استخدم نموذج الجاذبية أول مرة من قبل جان تينبرجن (Jan Tinbergen) عام 1962 (Anderson, 2016, 1). وعلى غرار قانون نيوتن للجاذبية في العلوم، والذي ينص على أن أي كتلتين ماديتين تكون عرضة لقوة الجذب بينهما، تتناسب طردياً مع كتلتيهما، وعكسياً مع المسافة بينهما، فإن نموذج الجاذبية في التجارة الدولية ينص على أن تدفقات التجارة الثنائية تحدث على أساس الأحجام الاقتصادية (باستخدام قياسات الناتج المحلي الإجمالي)، والبعد الجغرافي بين الوحدتين، وعدد السكان، ومدى افتتاح السكان، ومجموعة من الخصائص المشتركة مثل اللغات والثقافة والاتفاقات التجارية، والنظام القانوني. وبشكل أكثر تحديداً، يفترض أن حجم التبادل

2.3 هيكل القطاع المصرفي في العراق

المصارف الأجنبية العاملة في العراق، فلقد بدأت بالعودة الى السوق العراقي بعد 2003، وبلغ عددها حالياً 20 مصرفاً، جميع هذه المصارف مصنفة على أنها مصارف متخصصة كمصارف استثمارية ما عدا مصرف زارات التركي المتخصص كمصرف زراعي. كما أن خمس مصارف أخرى تعمل كمصارف استثمارية إسلامية، وهي مصرف وقفلر والبركة التركيين، وملي إيران وبارسيان الإيرانيين، ومصرف ابو ظبي الاماراتي، فضلاً عن أن هناك ثلاث مصارف أخرى قيد التأسيس كما هو مبين في الجدول 2 (التقارير الاقتصادية للبنك المركزي 2008-2016).

من الجدير بالإشارة ان هناك 7 مصارف مصنفة كمصارف عراقية اهلية في تقارير البنك المركزي العراقي، وتتملك المصارف الأجنبية أكثر من 51% من أسهم هذه المصارف (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي، 2015، 31)، وهذه تعتبر استثمارات اجنبية مباشرة، وبذلك يمكن اعتبارها مصارف اجنبية، وهي المصارف المبينة في الجدول (3). ومن الواضح ان هذه المجموعة من المصارف الأجنبية قد دخلت السوق العراقية عن طريق الاستحواذ على اغلبيه أسهم المصارف العراقية السبعة.

الجدول (2) اعداد واسماء المصارف الأجنبية العاملة في العراق عام 2015

اسم المصرف	نوع المصرف	رأس المال (مليار دينار)	سنة الترخيص
1 المؤسسة العربية المصرفية	استثماري شامل	16.338	2006
2 زارات التركي (الزراعي التركي)	استثماري شامل	24.797	2006
3 بنك بيبيلوس اللبناني	استثماري شامل	24.486	2008
4 مصرف انتركونتيننتال	استثماري شامل	16.38	2009
5 بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل	استثماري شامل	16.324	2011
6 مصرف اش التركي	استثماري شامل	16.352	2012
7 مصرف الاعتماد اللبناني	استثماري شامل	24.444	2012
8 مصرف البحر المتوسط	استثماري شامل	8.148	2012
9 بنك اسيا التركي	استثماري شامل	8.148	2012
10 البنك اللبناني الفرنسي	استثماري شامل	24.444	2013
11 مصرف ستاندر تشارتر	استثماري شامل	16.296	2014
12 بنك الشرق الأوسط وأفريقيا ش.م.ل	استثماري شامل	16.296	2014
13 فرنسينك	استثماري شامل	16.296	2014
14 لبنان والمهجر	استثماري شامل	59.1	2016
15 بنك عوده اللبناني	استثماري شامل	8.176	2011
16 مصرف وقفلر (تركي)	استثماري اسلامي	8.176	2011
17 مصرف البركة التركي	استثماري اسلامي	32.234	2005
18 مصرف ملي إيران	استثماري اسلامي	8.19	2012
19 مصرف بارسيان (إيراني)	استثماري اسلامي	16.31	2010
20 مصرف ابو ظبي الاسلامي	استثماري اسلامي		
21 بيمو اللبناني	قيد التأسيس		
22 البلغري الأمريكي	قيد التأسيس		
23 كازافرين	قيد التأسيس		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة 2008-2016

الجدول (3) اسماء المصارف العراقية المستحوذ عليها من قبل المصارف الأجنبية

يتكون القطاع المصرفي العراقي من البنك المركزي العراقي وسبع مصارف حكومية، اثنان منها مصارف افراد شاملة (الرافدين والرشد)، وأربع مصارف أخرى متخصصة (المصرف التجاري العراقي والمصرف العقاري والزراعي والصناعي)، ومصرف اسلامي شامل باسم النهرين الاسلامي الذي تم انشاؤه في عام 2015 (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، 2015، 7) وبذلك فان عدد المصارف الحكومية الفعلية هي 7 مصارف.

جدول (1) اعداد المصارف العراقية الخاصة عام 2015

اسم المصرف	نوع المصرف	رأس مال (مليار دينار)
1 مصرف بغداد	استثماري شامل	250
2 مصرف التجاري العراقي	استثماري شامل	250
3 مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	استثماري شامل	250
4 مصرف الاستثمار العراقي	استثماري شامل	250
5 مصرف المتحد للاستثمار	استثماري شامل	300
6 مصرف دار السلام للاستثمار	استثماري شامل	150
7 مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	استثماري شامل	202
8 مصرف بابل	استثماري شامل	178.859
9 البصرة الدولي للاستثمار (البصرة الاهلي سابقاً)	استثماري شامل	تحت التصفية
10 مصرف الاهلي العراقي	استثماري شامل	250
11 مصرف الائتمان العراقي	استثماري شامل	250
12 مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	207.153
13 مصرف سومر التجاري	استثماري شامل	250
14 مصرف الخليج التجاري	استثماري شامل	300
15 مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	105.072
16 مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	استثماري شامل	300
17 مصرف الاتحاد العراقي	استثماري شامل	252
18 مصرف آشور الدولي للاستثمار	استثماري شامل	250
19 مصرف المنصور للاستثمار	استثماري شامل	250
20 مصرف عبر العراق	استثماري شامل	200
21 مصرف الهدي	استثماري شامل	250
22 مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	265
23 مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	250
24 الاقليم التجاري للاستثمار (اميرال سابقاً)	استثماري شامل	250
25 المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	استثماري (اسلامي)	250
26 مصرف ابلافا الاسلامي	استثماري (اسلامي)	152
27 مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	استثماري (اسلامي)	400
28 المصرف الوطني الاسلامي	استثماري (اسلامي)	251
29 مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	استثماري (اسلامي)	100
30 مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	استثماري (اسلامي)	144.439
31 مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	250
32 مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	استثماري (اسلامي)	255
33 مصرف العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	
34 مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	200
35 مصرف الرواحل الاسلامي	استثماري (اسلامي)	
36 مصرف العربية الاسلامي	استثماري (اسلامي)	100
37 المصرف الدولي الاسلامي	استثماري (اسلامي)	100
38 مصرف تور الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	250
39 النور الاسلامي	قيد التأسيس	

المصدر: البنك المركزي العراقي، المصارف الحكومية والسلامية، 1، الرابط: <https://cbi.iq/page/23>

اما عدد المصارف المحلية الخاصة، فقد وصل الى 38 مصرفاً عراقياً خاصاً، معظمها مصنفة كمصارف شاملة واستثمارية كما هو مبين في الجدول (1). اما بخصوص

العراقية سوق غير كاملة من جميع النواحي بما فيها الاسواق المصرفية، وذلك بسبب انعزال اقتصاد العراقي عن النشاطات الدولية وسياسات التوجه نحو اقتصاد مركزي شمولي يعتمد على الدولة بشكل كامل، ومن هنا تأتي حاجة الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية التي تمتلك القدرات الانتاجية والإدارية والتكنولوجية الضرورية لعملية التحويل، في ظل ضعف القدرة التنافسية للشركات المحلية (صالح؛ 2012، 1).

● **دعم البنك المركزي:** أن القوانين المصرفية التي أقرت بعد عام 2003، وقانون الاستثمار الأجنبي العراقي الصادر عام 2006، اوجدت أرضية تشريعية مناسبة للاستثمار، وفتح المجال أمام المصارف الأجنبية لفتح فروعها في العراق. هذا الأمر شجع المصارف الأجنبية على الاستثمار في العراق، على الرغم من تردد البعض منها بسبب الأوضاع الغير المستقرة. وبعد خروج العراق من البند السابع (المتعلق بالعقوبات الأممية التي فرضت عليه عقب غزوه للكويت) ابدت بعض المصارف الأجنبية المعروفة وأبرزها سيتي غروب الأميركي، وستاندرد تشارتد البريطاني رغبة في فتح فروع لها في العراق (يوسف، 2013، 1)، فضلاً عن سن القوانين المشجعة والمحفزة للمصارف الأجنبية للاستثمار، فان البنك المركزي العراقي ومنذ عام 2004 قام بعدة اجراءات داعمة للمصارف الأجنبية في العراق منها:

أ- تعويم سعر الفائدة على الائتمان وخاصة الائتمان المصرفي بين المصارف المتخصصة، حيث ان هذا الاجراء ساعد كثيراً في تحفيز المصارف على الائتمان والاقراض فيما بينها، واوجدت فرص للكثير من المصارف للاستفادة من عمليات الاقراض والتمويل لمصارف اخرى. علماً ان سعر الفائدة على الائتمان بصورة غير مباشرة من خلال سعر الخصم وإعادة الخصم للأوراق التجارية من قبل البنك المركزي.

ب- السماح للمصارف الأجنبية بالمشاركة في مزاد العملة الأجنبية، حيث يقوم البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية للمصارف المشاركة في المزاد بشكل غير مباشر عن طريق الاعتمادات والحوالات، وبسعر الصرف الرسمي والبالغ 1182 للبيع الأجل و1190 للبيع النقدي (البنك المركزي العراقي، 2016، 1)، بينما وصل سعر صرف الدولار الأمريكي في

ت	اسم المصرف العراقي	اسم المصرف الاجنبي المشارك	نسبة المشاركة الاجنبية	سنة الاستحواذ
1	مصرف التجاري العراقي	البنك الاهلي المتحد البحريني ومؤسسة التمويل الدولية	71% 9.90%	2010
2	دار السلام	اتش اس بي سي (HSBC) البريطاني	70%	2005
3	الائتمان العراقي	البنك الوطني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية	84.3% 6.70%	2005
4	الاهلي العراقي	كابيتال بنك الاردني	61.80%	2009
5	بغداد	بنك الخليج المتحد البحراني بنك برقان الكويتي	0.31% 51.80%	2005
6	المنصور للاستثمار	بنك قطر الوطني	51%	2006
7	التعاون الاقليمي	المصرف الزراعي الايراني اقتصاد نوين الايراني	63.40% 23.60%	2007

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي، (2015)، البنك المركزي العراقي، 32 www.cbi.iq

1.2.3 واقع القطاع المصرفي العراقي

ان القطاع المصرفي العراقي يعد من أقدم النظم المصرفية في المنطقة العربية، ومن اوائل النظم المصرفية التي تأسست في الاساس من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالرغم من قدمه وتاريخه العريق، إلا انه يبقى نظاماً تقليدياً في عمله، بطيئاً في تطوره، حيث ألفت ظروف الحروب التي مر بها العراق، والفلسفة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة العراقية، بظلالها على القطاع المالي بشكل عام، تاركاً موروثاً وطرق عمل وقوانين تمثل فجوة كبيرة بينه وبين النظم المالية السائدة في المنطقة والعالم. لقد ورث العراق بعد 2003، اقتصاداً منهزماً ومنهكاً بسبب ظروف الحروب، ونظاماً مصرفياً ومالياً متخلفاً من جميع النواحي الادارية والمالية والخدمية، بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وتسييس البنك المركزي والقطاع المصرفي، وتوريط المصارف الحكومية بمعاملات وعلاقات مالية معقدة على المستوى الدولي والمحلي، كما ان انعزال العراق وانقطاع نشاطاته الاقتصادية عن التطورات العالمية في جميع المجالات الفكرية والعلمية والمادية، تسبب في مشاكل واختلالات كبيرة في القطاع المصرفي (عبد النبي، ص 14).

لقد سن البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 مجموعة من القوانين، واتخذ جملة من الاجراءات التي تعتبر من السمات المحفزة للاستثمار، في محاولة منه للتحويل الى اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي. ومن هذا السمت والاجراءات المحفزة للاستثمار الاجنبي:

● **عدم كمال الاسواق (Market Imperfection):** بشكل عام فان اغلب اسواق الدول النامية من ضمنها العراق تعتبر اسواق غير كاملة. وتعتبر السوق

ووصلت الى 17.2% في 2008 (الحديثي وسالم، 2010، 186). وهذه النسبة من الخصم مستقرة ما بين 5% للسندات قصيرة الاجل (البنك المركزي العراقي، مزاد حوالات وزارة المالية) و8% للسندات البالغة مدتها سنتين (1، 2016، CNBC). وإذا ما حولنا اسعار الخصم بالدينار العراقي الى الدولار الأمريكي، نجد انها تبلغ أكثر من 3% للسند المقوم بالدولار الأمريكي، وفي بعض الحالات وصلت الى 8%، علما ان أسعار الفائدة العالمية لم تتجاوز الـ 1% منذ الازمة العالمية في 2008، وهذا يعني بأن أسعار الفائدة على سندات الحكومة العراقية، وخاصة السندات القصيرة الاجل تعتبر مغرية جدا، ومحفزة للاستثمار فيها. وعلى الرغم من جميع هذه الامتيازات والمحفزات فقد ظل القطاع المصرفي العراقي يعاني من اختلالات كثيرة اهمها:

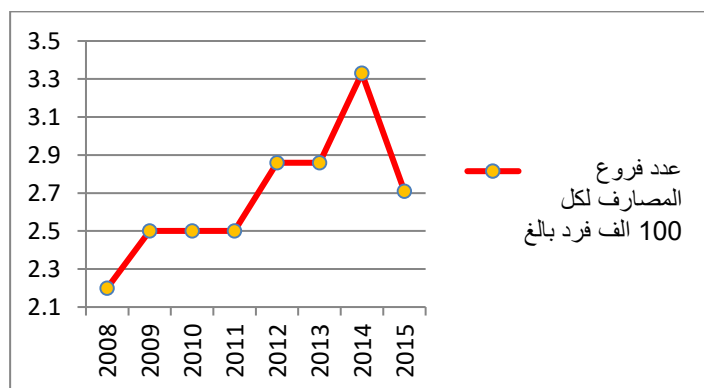
- **الاختلال الهيكلي:** بالرغم من محاولات السلطات النقدية لتحرير القطاع المصرفي، وازدياد عدد المصارف في العراق ليصل الى 65 مصرفاً، فلقد ظلت المصارف الحكومية السبع تستحوذ على ما يقارب 90% من نشاط القطاع المصرفي العراقي (جريدة الصباح الجديد، 2016، 1). إذ ان مساهمة المصارف بجميع انشطتها من ايداع وائتمان واستثمارات وموجودات ورؤوس اموال الى الناتج المحلي الاجمالي لا يصل الى 9%، مما يؤشر خلل في هيكل المصارف العراقية. وتشير التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي الى أن اغلب النشاط الاستثماري بما فيه الاستثمار في السندات وحوالات الخزينة كانت من نصيب المصارف الحكومية. وان نسبة هذه الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي لم تصل الى أكثر من 6.8% في عام 2015 كما هو مبين في الجدول 4. وهذه النسبة تعد قليلة قياساً بالحد الأدنى المقبول ضمن مؤشرات التنمية المستدامة البالغ 15%-20% (التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي للفترة 2011-2015).

جدول (4) إجمالي استثمارات المصارف العاملة في العراق للفترة 2011-2015 (تريون دينار)

السوق الموازية في بعض الاحيان الى 1300 دينار عراقي لكل دولار امريكي، وبذلك فان معظم المصارف المشاركة في مزاد العملة تستفاد من فروقات اسعار العملة الأجنبية.

ت- تسهيلات الاقراض والائتمان الليلي: بهدف السيطرة على السيولة النقدية وعرض النقد، قام البنك المركزي العراقي منذ عام 2005 بمنح امتياز الاقراض والائتمان الليلي على الاحتياط القانوني للمصارف لدى البنك المركزي العراقي. حيث اعطى البنك المركزي تسهيلات للمصارف اشتملت على تسهيلات ائتمان أولي وعلى أساس الاستثمار الليلي (ثم تحول إلى أسبوعي في 2007) ولمدة 15 يوم وبفائدة تقطعتين فوق سعر البنك المركزي. وتسهيلات الائتمان الثانوي وهي عبارة عن ائتمان قصير الأجل تصل مدة استحقاقه شهر واحد، واعتبر مصدر لتمويل المصرف العاجز عن حصوله على تمويل من الأسواق الثانوية وبسعر فائدة ثلاث نقاط فرق سعر البنك. اضافة الى تسهيلات للإيداع بالدينار العراقي على شكل استثمار ليلي بالدينار العراقي، وهو استثمار قصير الأجل (وأصبح استثماراً أسبوعياً منذ 2007)، وبسعر فائدة 7%، ويتغير سعر الفائدة من حين لآخر وفقاً لحاجة الاقتصاد. وتسهيلات للإيداع بالدولار الأمريكي على شكل استثمار ليلي بالدولار الأمريكي، وبشكل أسبوعي منذ 2007 وبسعر فائدة 1%، واستثمار اخر قصير الاجل مدته 30 او 90 يوم وبسعر فائدة 1.5% وبدأ العمل به من 2005 الى 2010 (الخرجي، 2010، 9).

ث- معدلات اسعار الخصم (اسعار الفائدة) وشملت تسهيلات على اسعار الفائدة لسندات البنك المركزي واذونات الخزينة (سندات وزارة المالية). فمنذ 2003 استمر البنك المركزي في التشجيع لمساهمة القطاع الخاص، واعطاء فرص الربحية للمصارف الاهلية من خلال اعطاء اسعار فائدة مغرية على سندات البنك المركزي واذونات الخزينة من خلال مزادات البنك المركزي. وكانت الفرصة الأكبر على اذونات الخزينة قصيرة الاجل، حيث ان هذه السندات كانت ومازالت تطرح لفترة قصيرة جدا تتراوح ما بين 3 أشهر و6 أشهر وسنة، وبمعدلات خصم (اسعار فائدة) مغرية جدا تراوحت ما بين 4.1% في عام 2004



شكل (1) عدد فروع المصارف التجارية (لكل 100 ألف فرد بالغ)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي من 2008 الى

2015

● اختلال حجم ونوعية النشاط الائتماني: من اجل الوقوف على طبيعة وحجم

ونوعية النشاط الائتماني في القطاع المصرفي العراقي يجب ان نسلط الضوء على النقاط التالية:

أ- تعتمد ثقافة الائتمان المصرفي في العراق غالباً على أساس منح القروض بضمانات عينية، وهي غالباً ما تكون ضمانات عقارية، او موجودات ثابتة، وهذا أدى إلى استبعاد نسبة كبيرة من المواطنين من الاقتراض. وهذه الضمانات مشددة أكثر في المصارف الخاصة والأجنبية منها في المصارف الحكومية لأسباب متعلقة بالمخاطرة، وهذا ما يشكل عائقاً للنشاط الائتماني في المصارف الخاصة، وخاصة الأجنبية منها. وفي احيان كثيرة لا يستطيع المصرف من استرجاع امواله المقرضة حتى لو استحصل على قرار من المحكمة بسبب الفساد وضعف القوانين الرادعة (محمود، 2014، 1).

ب- ان كثرة النشاط الائتماني بكافة انواعه يأتي من المصارف الحكومية (ماعدا المصارف الحكومية العاملة في اقليم كردستان بسبب انعدام الائتمان لدى المصارف منذ 2014)، (التقارير الاقتصادية للبنك المركزي 2003-2015).

● اختلال نوعية الايداع وضعف القدرة على تعبئة المدخرات يوضح الشكل (2)

اختلال هيكل نشاطات الايداع في القطاع المصرفي العراقي. إذ أن المصارف حكومية (وبالأخص الرافدين والرشيدي) تستحوذ على ما يقارب الـ 85% الى

2015	2014	2013	2012	2011	التفاصيل
191.7	258.9	273.5	254.2	217.3	الناتج المحلي الإجمالي
13.01	7.1	4.9	5.8	6.2	إجمالي استثمارات القطاع المصرفي
11.03	5.1	3.3	4.9	5.2	مجموع استثمارات المصارف الحكومية
2	2	1.6	0.9	1	مجموع استثمارات المصارف الخاصة
57	56	54	54	49	عدد المصارف العاملة
84.90%	71.90%	68.10%	84.20%	83.60%	نسبة استثمارات المصارف الحكومية الى إجمالي استثمارات المصارف العاملة
15.20%	28.10%	31.90%	15.80%	16.40%	نسبة استثمارات المصارف الخاصة الى إجمالي استثمارات المصارف العاملة
6.78%	2.74%	1.79%	2.28%	2.85%	نسبة استثمارات المصارف العاملة الى GDP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. التقارير الاقتصادية السنوية للفترة (2011-2015)، البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومية (2011-2015)

● اختلال درجة الكثافة المصرفية: درجة الكثافة المصرفية هو مؤشر لعدد فروع

المصارف لكل مجموعة معينة من الافراد وتقاس بمؤشر عدد الفروع لكل 10000 نسمة حسب مؤشر البنك الدولي (WB, No Date, World Development Indicators). وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق، خاصة في 2013 ليصل إلى 60 مصرفاً، إلا ان اعداد فروع المصارف، وحسب احصائيات البنك المركزي العراقي لعام 2015، انخفضت من 1034 فرعاً عام 2014 الى 840 فرعاً عام 2015، منها ما يقارب 450 فرعاً تابع للمصارف الحكومية السبعة (البرلمان العراقي، 2014، 23). وهذا يعني ان الكثافة المصرفية في العراق لعام 2015 بلغت 2.7 فرعاً لكل (100,000) فرد بالغ (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2015، 57). بينما كانت الكثافة المصرفية تبلغ 3.3 فرعاً لكل (100,000) شخص في عام 2014 كما هو مبين في الشكل 1 (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015، ص 57). علماً ان 80% من فروع المصارف العاملة تتركز في بغداد مما يؤثر انخفاض درجة الكثافة المصرفية على المستوى الوطني (كاظم وداغر، 2008، 169).

جدول (5) حجم ونوعية الايداع لدى المصارف الخاصة للفترة 2010-2015 (ترليون دينار)

التفاصيل	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي موجودات المصارف الخاصة	10.2	12.5	17.6	21.1	22	22.2
ودائع حكومية (1)	0.12	0.15	0.13	0.13	0.14	0.12
ودائع من القطاع الخاص (2)	5.37	6.2	8.49	9.83	9.56	8.99
اجمالي الودائع الجارية (3)	3.58	4.17	5.7	6.75	6.78	6.66
اجمالي الودائع الثابتة والتوفير (4)	1.914	2.175	2.915	3.219	2.921	2.461
اجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (5)	5.49	6.35	8.62	9.96	9.7	9.11
اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة (6)	47.95	56.15	62	68.85	74.08	64.34
نسبة الايداع لدى المصارف الخاصة الى اجمالي الودائع في القطاع المصرفي (5 الى 6)	11.4	11.3	13.9	14.4	13	14.1
نسبة الايداع الحكومي لدى المصارف الخاصة الى اجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (1 الى 5)	2.1	2.3	1.5	1.3	1.4	1.3
نسبة الايداع الخاص لدى المصارف الخاصة الى اجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (2 الى 5)	97.8	97.6	98.4	98.6	98.5	98.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة

(2015-2010).

جدول (6) حجم ونوعية الايداع لدى المصارف الحكومية للفترة 2010-2015 (ترليون دينار)

التفاصيل	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي موجودات المصارف الحكومية	353.1	131.3	173.3	187.7	204.6	200.5
ودائع حكومية (1)	34.12	37.8	40.76	44.27	49.24	40.58
ودائع من القطاع الخاص (2)	8.34	12	12.63	14.62	15.14	14.65
اجمالي الودائع الجارية (3)	37.42	44.13	44.78	48.88	49.85	39.65
اجمالي الودائع الثابتة والتوفير (4)	5.05	5.661	8.613	10.014	14.54	15.58
اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية (5)	42.46	49.8	53.38	58.89	64.38	55.23
اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة (6)	47.95	56.15	62	68.85	74.08	64.34
نسبة الايداع لدى المصارف الحكومية الى اجمالي الودائع في القطاع المصرفي (5 الى 6)	88.5	88.6	86.1	85.5	86.9	85.8
نسبة الايداع الحكومي لدى المصارف الحكومية الى اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية (1 الى 5)	80.3	75.9	76.3	75.1	76.4	73.4
نسبة الايداع الخاص لدى المصارف الحكومية الى اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية (2 الى 5)	19.6	24.1	23.6	24.8	23.5	26.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة

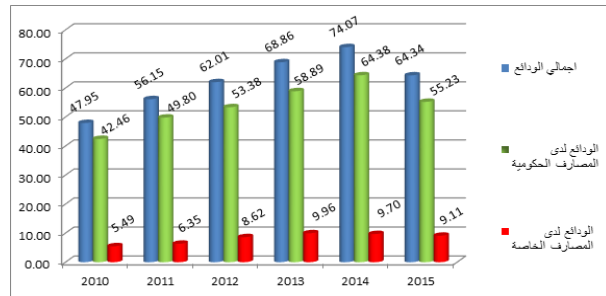
(2015-2010)، البنك المركزي العراقي

ويرجع سبب استحواد المصارف الحكومية على اغلبيه نشاط الودائع لدى القطاع الخاص الى جملة من الاسباب منها:

أ- فقدان الثقة في المصارف الخاصة بسبب حالات الإخفاق التي حصلت في القطاع المصرفي، والمتمثلة في انهيار مصرفي البركة والبصرة، ونقص السيولة لدى مصرف الوركاء، وامتناعه عن صرف الصكوك، الامر الذي دفع البنك المركزي الى وضعه تحت الوصاية (محمود، 2014، 1).

ب- ضعف القدرة التسويقية لدى المصارف بشكل عام ولدى مصارف القطاع الخاص بشكل خاص.

90% من اجمالي الايداع لدى القطاع المصرفي، بينما يحصل في حوالي 50 مصراًً خاصاً على (10%-15%) من اجمالي الايداع لدى القطاع المصرفي، مما يشير إلى ضعف قدرة المصارف الخاصة على تعبئة المدخرات والتسويق لنشاطاتها المصرفية.



الشكل (2) اجمالي الودائع لدى المصارف العراقية للفترة ما بين (2010-2015)

(ترليون دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للفترة 2010 الى 2015،

المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي

ويتضح من مقارنة معطيات الجدولين (10) و(11) بأن اغلبيه الايداع لدى المصارف الحكومية تقوم به القطاعات الحكومية بنسبة تتراوح ما بين 73% و80% بينما نسبة الايداع الحكومي لدى المصارف الخاصة لا يتجاوز 2%.

اما إذا ما قارنا حجم ايداع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة والحكومية، نجد ان قرابة 60% من ودائع القطاع الخاص تودع في المصارف الحكومية، بينما تحصل المصارف الخاصة على ما يقارب الـ 40% فقط من ودائع القطاع الخاص. علماً ان اغلبيه ودائع القطاع الخاص هي ودائع شركات القطاع الخاص، وليست ودائع افراد، وذلك لان الميل الحدي للادخار لدى الافراد منخفض، وخاصة منذ عام 2014 بسبب الحالة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، او ان الأموال تكون مكتنزة في البيوت نتيجة ضعف الثقافة المصرفية لدى الافراد وعدم ثقة الافراد بالنظام المصرفي (صالح، 2015، 1). فضلاً عن ان اغلبيه الودائع، وخاصة لدى المصارف الخاصة، هي ودائع جارية فقط، وتكاد تكون ودائع التوفير والثابتة معدومة (تقارير الاستقرار المالي السنوي للبنك المركزي العراقي للفترة 2010-2015). ويشير الجدولين (5) و(6) الى حجم ونوعية الودائع لدى كل من المصارف الخاصة والحكومية.

وزارة المالية، تحد بشكل كبير من توجهات عمل المصارف، بما فيها الحكومية والخاصة. وتتمثل إحدى أهم هذه العقبات في المواد 27 و33 من قانون المصارف. فقد حددت هذه المواد الأنشطة المحظورة، والمتطلبات الاحترازية، وقيدت الاستثمار، وحصرت أنشطته بممارسة أعمال مصرفية تقليدية (البرلمان العراقي، 2014، 32).

- **غلبة الطابع العائلي والشخصي على إدارة عدد من المصارف الخاصة:** تتسم المصارف الخاصة بهيمنة الطابع العائلي على إدارتها. وهذا يعني اتحاد وتعاون إدارة المصرف مع الملكية، أو حملة الأسهم في هذه المصارف من أجل تحقيق المصالح الضيقة الخاصة بالعائلة، إضافة إلى ضعف الثقافة المصرفية لبعض أصحاب رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى ضياع هذه المصارف بين رغبات أصحاب رؤوس الأموال، ومتطلبات أعمال الصيرفة، والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المختصة التي وضعت بشكل أساسي لصالح النظام المصرفي (عبد النبي، بدون تاريخ، 14-15).

من جانب آخر تشير بعض التقارير الصحفية من مصادر غير معروفة إلى امتلاك شخصيات سياسية متنفذة في الحكومة والدولة للعديد من المصارف الخاصة، مما يدل على وجود شكوك حول تأثير أصحاب هذه المصارف على الكثير من العمليات المصرفية، وعلى بعض نشاطات البنك المركزي العراقي، كزادات العملة (السامرائي، 2016، 1). ويؤكد بعض نواب البرلمان، واللجنة المالية النيابية، صحة وجود فساد في مزادات العملة، وعمليات غسيل للأموال عبر تهريب العملة، وتورط بعض المصارف الخاصة في هذه العمليات المشبوهة (الخالدي، 2015، 1).

4. المحور الثالث: المقارنة بين اليات استثمار المصارف الأجنبية في السوق العراقية

للفترة ما بين 2003-2010 والفترة 2011-2016

ساهم التوجه نحو تحرير القطاع المصرفي العراقي في توسعه بشكل كبير من عدة مصارف حكومية وأهلية ليصل إلى حدود الـ 60 مصرفاً. كما ازدادت الاستثمارات الأجنبية في المصارف العراقية بشكل ملحوظ. فبينما لم يكن هناك أي مصرف أجنبي عامل في العراق في عام 2003، أصبح هناك أكثر من 24 مصرفاً أجنبياً بحلول عام 2016. والملاحظ في هذا الإطار تنوع الأساليب والاممات التي اتخذتها المصارف

ت- شروط وقوانين المناقصات والمزايدات للمشاريع الحكومية والتي غالباً ما تتطلب دعم ائتماني من المصارف الحكومية حصراً.

ث- اضطراب الكثير من الأفراد وخاصة العاملين لدى القطاع العام والمتقاعدين إلى فتح حسابات مصرفية لدى المصارف الحكومية لغرض استلام الرواتب.

- **ضعف الرقابة وترهل الهيكل الإداري:** تشير أغلب الدراسات حول العمل المصرفي في العراق إلى ضعف وسائل الرقابة المصرفية التي تضمن توفير الحد الأدنى من الإفصاح والشفافية للمتعاملين مع هذا القطاع (محمود، 2014، 1). إذ تختلف البيانات المصرفية في مدى دقتها وشموليتها من مصرف إلى آخر. وهذا يعني أن العراق يفتقر إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح والشفافية، مما يصعب من إجراء مقارنة بين مصارفه وبين المصارف الدولية. أن المنافسة الدولية وخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وفي حالات كثيرة يمثل هذا الأمر عنصراً جاذباً لنوعية الاستثمار الأجنبي الفعال (كاظم وداغر، 2008، 173). كما يعاني القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف الحكومية بشكل خاص من ترهل في الهيكل الإداري، وضعف الخبرات والتقنيات المصرفية الحديثة، بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق، مما أدى إلى تراكم المشاكل، وعدم التمكن من تطبيق الرقابة الفعالة وتحقيق الإجراءات التصحيحية الضرورية (عبد النبي، بدون تاريخ، 14-15).

- **ضعف استخدام التكنولوجيا:** لا تزال معظم المصارف العراقية تعمل بطرق تقليدية، وبأساليب وتقنيات غير متطورة (الخرجي، 2010، 17)، إذ أن الجهاز المصرفي لا يمتلك القدرات الكافية واللازمة لتوفير منتجات مصرفية حديثة ومتنوعة، كإدارة المحافظ الاستثمارية، أو إدارة الصناديق التقاعدية وغيرها. إضافة إلى أنها لا تمتلك القدرة والتقنية اللازمة لتقييم المخاطر الناجمة عن الائتمان، وفي الكثير من الأحيان لا تمتلك المصارف الأساليب والقدرة على إعادة الائتمان الممنوح، وإن كان منح هذا الائتمان تضمنه ضمانات كبيرة، وحتى إذا تم استحصال امر قانوني باسترجاع هذا الائتمان (محمود، 2014، 1).

- **اختلال في القوانين المصرفية:** هناك الكثير من الاختلال في قوانين العمل المصرفي في العراق. فمزال قانون البنك المركزي العراقي، والتعليقات الصادرة من

التوليفية في الاستثمار الاجنبي المباشر. ومن الواضح ان هذه المصارف الأجنبية استثمرت في العراق بدافع البحث عن الاسواق او الأصول الاستراتيجية والمصادر، اي انه كانت بدوافع الحصول على الارباح عن طريق تقديم خدمات مصرفية حقيقية.

2.4 انماط دخول المصارف الأجنبية الى العراق للفترة ما بين 2011-2016

شهدت هذه الفترة دخول وخروج عدد من المصارف. حيث دخلت السوق المصرفية العراقية 14 مصرفاً اجنبياً (منها 6 مصارف لبنانية و3 تركية و2 ايرانية والباقي من دول مختلفة)، علماً ان 7 من هذه المصارف دخلت السوق العراقية بعد عام 2013، كما هو مبين في الجدول 2 من المحور الثاني. والملاحظ ان دخول هذه المصارف كان عن طريق واحد وهو فتح فروع جديدة، بالرغم من الاجراءات المشددة التي فرضها البنك المركزي العراقية لدخول المصارف الأجنبية، وفي مقدمتها رفع رؤوس اموال المصارف الداخلة من 25 مليون دولار الى 70 مليون لكل فرع، بغض النظر عن عدد الافرع، وازدياد درجة المخاطرة في البيئة المصرفية العراقية وخاصة بعد 2013، ومن الجدير بالذكر ان بعض المصارف المعروفة عالمية مثل (HSBC ومصرف ابو ظبي الاسلامي وستي غروب الاميريكي) خرجت او حاولت الخروج من السوق العراقية (شبكة الجزيرة الإخبارية، 2013، 1). والسؤال الذي يثار هنا، ماهي الدوافع او استراتيجيات التي تبنتها هذه المصارف لتحتمل الدخول الى بيئة مليئة بالمخاطرة عن طريق نمط الدخول المباشر بفتح فروع جديد وتحمل اعباء مالية ممتثلة برفع رؤوس اموال؟ ويبدو ان الاجابة على هذين السؤالين هو ان هذه المصارف لم يكن في استراتيجيتها تحقيق ارباح عن طريق تقديم خدمات مصرفية حقيقية يمكن ان تساهم في دفع عجلة النمو في الاقتصاد العراقي، وانما الحصول على الارباح من خلال الحوافز الاخرى المقدمة من البنك المركزي العراقي، وهذا هو الدافع وراء الدخول بهذا النمط. ومن هذه الحوافز هي: التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للمصارف الخاصة، مثل الاقتراض الليلي، والفائدة المرتفعة على السندات والتي تؤمن الحد الأدنى من الربحية، فضلاً عن الميزة الأكبر والمتمثلة بإمكانية دخولها الى مزاد العملة وتحقيق ارباح كبيرة عن طريق المضاربة بفارق العملة بين السعر الرسمي للدولار الذي لم يرتفع أكثر من 1190 دينار للدولار الواحد ضمن استراتيجية البنك المركزي للمحافظة على استقرار العملة المحلية وضمان مستوى من الرفاهية لذوي الدخل المحدود، وبين السعر الموازي والذي لم ينخفض عن 1250 دينار عراقي لكل دولار امريكي حتى عام 2015. ان ما يؤيد ذلك هو ان اغلب المصارف الداخلة بعد 2011

الأجنبية للدخول الى السوق العراقية، ويمكن في هذا المجال تحديد نمطين اساسيين اتخذتها المصارف في الدخول للسوق العراقية في فترتين مختلفتين، وهذه الفترات هي:

1.4 انماط دخول المصارف الأجنبية الى العراق للفترة ما بين 2003-2010

لقد دخلت سوق المصارف العراقية استثمارات اجنبية من خلال 13 مصرفاً منذ تحرير القطاع المصرفي العراقي بعد 2003، كما تم ذكره في المحور الثاني في الجدولين 2 و3. وتم الاستحواذ والشراكة في سبعة مصارف عراقية موجودة اصلاً وهي المصرف التجاري العراقي، ودار السلام، ومصرف الائتمان، والاهلي، وبغداد، والمنصور للاستثمار، ومصرف التعاون الاقليمي حيث تم الاستحواذ عليها والشراكة فيها من قبل المصارف الأجنبية المبينة في الجدول 3. بينما دخلت 6 مصارف اجنبية اخرى عن طريق الدخول المباشر بفتح أفرع جديدة لها وهي مصرف زارات التركي، وبيلولس اللبناني، وانتركونتيننتال اللبناني، ويبروت والبلاد العربية اللبناني، وملي إيران، وابو ظبي الاسلامي الاماراتي.

ان اقلية المصارف الداخلة للسوق العراقية في هذه الفترة كانت عن طريق نمط الاستحواذ والمشاركة، وهذا يعبر عن استراتيجية صحيحة ومفضلة في حالة الاستثمار في البيئات ذات المخاطرة العالية. اي ان هذه المصارف فضلت المشاركة والاستحواذ من اجل الاستفادة من خبرة الشريك المحلي، بالرغم من ان المصارف الأجنبية المستثمرة جاءت من بيئات متقاربة من البيئة والثقافة المصرفية العراقية. وهذا النمط من الدخول ونوعية المصارف الداخلة هي في صالح الاقتصاد العراقي. حيث ان نمط المشاركة او الاستحواذ يساهم في نقل الخبرة، وتقنيات ادارة المصارف الحديثة، اضافة على انها تدل على ان المصارف الداخلة تنوي العمل في تقديم خدمات مصرفية حقيقية، وتحاول توزيع المخاطر من خلال الدخول بهذا النمط، اي انها تتبع استراتيجية دخول معينة لمثل هذه البيئة. اما بالنسبة للمصارف الداخلة بنمط فتح فروع جديدة لها، فالملاحظ ان نصف المصارف الست هي مصارف اقليمية من دول الجوار التي لديها علاقات تجارية واسعة مع العراق (إيران، تركيا، والامارات) وبيئتها مشابهة للبيئة العراقية. اما النصف الاخر فهي مصارف لبنانية تمتاز باختلاف نسبي في البيئة المصرفية القادم منها.

وإذا ما قارنا انماط دخول هذه المصارف مع نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن القول بان انماط دخول اغلب هذه المصارف الى السوق العراقية اعتمدت على نظريات عدم كمال الاسواق او النظريات الاحتكارية او نموذج الجاذبية، او النظرية

الاستفادة من عملية نقل الخبرة والتكنولوجيا وضمان تشغيل وتنمية رؤوس الاموال المحلية ونشر الشمول المصرفي.

- ضرورة العمل على استراتيجية تشجيع الاندماج في القطاع المصرفي لما لهذا الاسلوب من اهمية بارزة في المساهمة لتكوين كيانات مصرفية أكبر تحقق الكفاءة الاقتصادية وتسهل عملية الرقابة والمتابعة من قبل البنك المركزي فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للمصارف المحلية.
- العمل على وضع حد للتسهيلات غير المبررة من خلال مزاد العملة التي يقدمها البنك المركزي العراقي للمصارف والتي تؤدي الى توفير فرص الربحية السهلة لها وانشغالها عن وظيفتها الاساسية وهو توفير الائتمان للمشاريع المختلفة.
- العمل على وضع ضوابط مشددة لضمان المنافسة العادلة بين المصارف الحكومية والخاصة وبما يضمن عدم هيمنة اي طرف على الاخر مع الحفاظ على رؤية مستقبلية لخصخصة المصارف الحكومية.

7. المصادر

1.7 المصادر العربية

1.1.7 الكتب

1. احمد. عبد الرحمن، (2006)، مدخل الى ادارة الاعمال البولية، ط2، دار المريح، الرياض.
2. العكيدى. بشار فتحي جاسم، (2011)، صراع النفوذ البريطاني -الأمريكي في العراق 1939- 1958: دراسة تاريخية سياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان

2.1.7 المجلات والنواريات

1. الحزرجي. ثريا، (2010)، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد: 0، العدد: 23، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
2. خضر. حسان، (2004)، الاستثمار الأجنبي- تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد: 3، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
3. عبد النبي، وليد عيسى، (بدون تاريخ)، الجهاز المصرفي العراقي: نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، بغداد.

كانت من بينات مصرفية مختلفة عن البيئة المصرفية العراقية، ومن دول لا تربطها علاقات تجارية قوية مع العراق، فضلاً عن ان اغلب المصارف الداخلة هي مصارف غير معروفة على المستوى العالمي.

5. الاستنتاجات

- ان نمط الدخول عن طريق الاستحواذ والمشاركة، ونوعيات المصارف الداخلة الى السوق العراقية للفترة 2003-2010 كانت ملائماً أكثر لعملية تطوير الخدمات المصرفية في العراق وتقديم التمويل الذي يساعد في دعم النمو الاقتصادي.
- تغير نمط الدخول ونوعية المصارف الداخلة للفترة 2011-2016. حيث دخلت الاسواق العراقية مصارف غير معروفة عالمياً ونمط فتح فروع جديدة على الرغم من ارتفاع درجة المخاطرة في السوق العراقية.
- إن التغير الحاصل في نمط الدخول، ونوعيات المصارف الداخلة كانت بسبب الفساد الاداري المستشري في العراق، واجراءات البنك المركزي العراقي والتي فتحت مجالات مغرية لحصول المصارف على ارباح مغرية دون تقديم خدمات مصرفية حقيقية.
- لم يشهد القطاع المصرفي العراقي، منذ بداية تحريره في عام 2003، اي عملية اندماج مصرفي بالرغم من اتساعه واشتداد المنافسة فيه. وهذا يشير إلى طبيعة عمل هذه المصارف التي خرجت عن إطار عملها الحقيقي.
- لم تساهم المصارف الأجنبية الداخلة كثيراً في نقل الخبرات، او تحسين نوعية الخدمات المصرفية، او تقديم التمويل للاقتصاد العراقي، بالرغم من رؤوس اموالها الضخمة واعدادها الكثيرة، وذلك بسبب نمط دخول اغلبية هذه المصارف ونوعية المصارف الداخلة، وبسبب مجالات الربحية غير المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الحقيقية.

6. التوصيات

- على الحكومة العراقية تبني سياسات تحصر دخول المصارف الأجنبية الى اسواقها المالية بنمط الاستحواذ والمشاركة مع المصارف المحلية من اجل

9. شبكة CNBC الاخبارية، (2016/05/11)، العراق يرفع فائدة سندات محلية لزيادة المبيعات، موقع الشبكة الالكتروني، الرابط: www.cnbc.com
10. جريدة الصباح الجديد، (2016)، خبراء مصرفيون يدعون إلى إعادة تأهيل المصارف الحكومية، الرابط: <http://newsabah.com/newspaper/70227>

4.1.7 التقارير والمؤسسات والهيئات الرسمية

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤشرات التنمية، الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5>
2. التقارير الاقتصادية السنوية للفترة 2003-2015، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، الرابط: <http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics&lang=ar>
3. اللجنة المالية في البرلمان العراقي، (2014)، تقرير اللجنة المالية حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق لعام 2014، الرابط: http://ar.parliament.iq/CP/Websites/MainSite/Publication/Report_Ar.pdf
5. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي، (2015)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، الرابط: <http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics&lang=ar>
6. البنك المركزي العراقي، المصارف الأهلية والأجنبية، الرابط: <https://cbi.iq/page/24>
7. البنك المركزي العراقي، مزاد حوالات وزارة المالية، الرابط: <http://www.cbi.iq/index.php?pid=MofAuctions>

2.7 المصادر الأجنبية

7.2.1 Books

1. Brenchley. Frank, (1989), "Britain and the Middle East: Economic History, 1945-87", Dotesios printer Ltd., UK
2. Chen and Edward K.Y, (1983), "Multinational corporations technology and employment", MacMillan press, London.
3. Chesnais, F., et al., (2005), European Integration and Global Corporate Strategies, Taylor & Francis Group, New York.
4. Dussauge, P. and Garrette, B. (1999) "Cooperative strategy: Competing successfully through strategic alliances", John Wiley & Sons, New York.

4. غيث، مجدي علي محمد. (2014) نظرية هكشر-أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، دراسة علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، ملحق 2، جامعة الاردن.
5. الحديثي، صلاح الدين حامد وسالم، عبد الحسين سالم، 2010، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 16، اصدار. 60، جامعة بغداد.
6. كاظم. حسين جواد وداغر. منذر جبار، 2008، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية-بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 9، مجلد 2، ص 166-196.

3.1.7 المقالات والمواقع الالكترونية

1. أكبر. زهير علي، (2013/7/2)، تاريخ الصيرفة في العراق، مدونة الدكتور ابراهيم العلاف، الرابط: http://www.wallafblogspot.com.blogspot.com/2013/07/blog-post_8179.html
2. الخالدي. ذكاء مخلص، (2015/5/15)، الرقابة والمصارف العراقية الخاصة، جريدة الحياة اللندنية، الرابط: <http://www.alhayat.com>
3. السامرائي. أحمد، (2016/10/29)، النزاهة النيابية: الأموال المهية من المصارف الأهلية بفواتير مزورة تعادل موازنة عامين، موقع بغداد بوست الالكتروني، الرابط: www.thebaghdadpost.com
4. صالح. مظهر محمد، (2012/06/21)، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق - استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي؟، شبكة الاقتصاديين العراقيين، الرابط: www.iraqieconomists.net
5. صالح. مظهر محمد، (2015)، الاختلالات الادخارية في العراق: رؤية تشخيصية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، الرابط: www.iraqieconomists.net
6. محمود. موفق حسن، (2014/04/22)، واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين الالكتروني، الرابط: www.iraqieconomists.net
7. يوسف. علاء، (2013/07/28)، ترحيب بدخول مصارف أجنبية السوق العراقية، شبكة الجزيرة الاخبارية الالكتروني، الرابط: www.aljazeera.net
8. شبكة الجزيرة الاخبارية، (2013/4/22)، بنك إتش. أس. بي. سي يراجع نشاطه بالعراق، الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>

7.2.3 International Institutions and Organizations

1. OECD Benchmark, (2008), Definition of Foreign Direct Investment, [Online], FOURTH EDITION, URL: <https://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf>
2. United Nations Conference on Trade and Development, DEFINITIONS AND SOURCES, [Online], URL: http://unctad.org/en/Docs/wir2007p4_en.pdf
3. United Nation conference on Trade and Development (UNCTAD), (No Date), 'FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI) NET INFLOWS AND NET OUTFLOWS AS SHARE OF GDP', [Online], United Nation, URL: http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets/global_econ_partnership/fdi.pdf
4. The World Bank, (No Date), "World Development Indicators", Data Bank, URL: <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FB.CBK.BRCH.P5&country=IRQ#>
5. Jones, J., & Wren, C., (2006). "Foreign Direct Investment and the Regional Economy", Ashgate Publishing Ltd. University Newcastle, Newcastle.
6. Moosa, & Imad A. (2002) "Foreign Direct investment: Theory, Evidence and Practice", Antony Rowe Ltd, New York
7. Paez, L., 2011, "Liberalizing Financial Services and Foreign Direct Investment: Developing of Framework for Commercial Banking FDI", Palgrave Macmillan, New York,

7.2.2 Researches and Journals

1. Anderson, James E. (2016) "The Gravity Model of Economic Interaction". [Online], Boston College, URL: <https://www2.bc.edu/james-anderson/GravityModel.pdf>
2. Denisia. Vintila, (2010), "Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories", European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, [Online], URL: <http://ejist.ro/files/pdf/357.pdf>
3. Gashaw. T. W., (2012), "Three Essays on Banking Foreign Direct Investment", PhD Dissertation, Western Michigan University, Michigan.
4. Lee, Chung H. (1984), "On Japanese Macroeconomic Theories of Direct Foreign Investment, Economic Development and Cultural Change", the University of Chicago Press Journal, Vol.32, No. 4.
5. Talamo, G. M., (2007), "Institution, FDI and the Gravity Model", [online], URL: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.472.9728&rep=rep1&type=pdf>
6. Loayza. N. & Servén. L., (2004), "GREENFIELD FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND MERGERS AND ACQUISITIONS: FEEDBACK AND MACROECONOMIC EFFECTS", [Online], the World Bank. Online paper, URL: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/13941/325780wps3192.pdf?sequence=1&isAllowed=y>